تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index
مجلة القرطاس
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

أصول المنطلقات الفكرية للفلسفة السياسية الماركسية

أ : خليفة صالح خليفة*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزيتونة ، ليبيا
KHALIFABENSALEH03@GMAIL.COM
HTTPS: //ORCID/0009-0002-7131-7294
تاريخ الارسال 2026/6/11م تاريخ القبول 2026/7/21م

The Foundations of Marxist Political Philosophy

Khalifa Saleh Khalifa Saleh
Assistant Professor / Faculty of Economics and Political Science
Al-Zaytuna University
ABO-JURE@YAHOO.CO.UK
KHALIFABENSALEH03@GMAIL.COM

Abstract:

Marxism, as a comprehensive political philosophy, originated with the German philosopher Karl Marx, with contributions from his comrade Friedrich Engels. The foundations of this philosophy are based on three schools of thought: the German, the French, and the English. It also posits the existence of classes historically linked to the means of production, and a struggle between these classes that will inevitably lead societies to the dictatorship of the proletariat through revolution. (p. 677)

This study provides an explanatory and detailed examination of these ideas and the foundations upon which Marxist philosophy is built. It also offers a fundamental analysis of these ideas and foundations, exploring their origins and how Karl Marx engaged with and incorporated them into his philosophical project.

الملخـــص :

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الماركسية كفلسفة سياسية متكاملة الأركان جاءت من خلال الفيلسوف الألماني كارل ماركس مع اسهامات من رفيق دربه فردريك انجلز، أن أصول تلك الفلسفة تأسست على ثلاثة مدارس فكرية وهي الألمانية والمدرسة الفرنسية والمدرسة الإنجليزية، مع إضافة وجود طبقات مرتبطة بوسائل الإنتاج تاريخيا، وصراع بين تلك الطبقات الذي سيقود المجتمعات بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتارية من خلال الثورة.

وهذه الدراسة تأتي شارحة ومفصلة لتلك الأفكار وتلك الأسس التي قامت عليها الفلسفة الماركسية، مع دراسة تأصيلية لتلك الأفكار وتلك الأسس، من أين جاءت وكيف تعامل معها كارل ماركس ووظفها إلى مشروعه الفلسفي.

مقدمة :

مثلت الماركسية كفلسفة سياسية منعطفا فكريا وتنظيرا معياريا مغايرا عما سبقها من فلسفات القرن الثامن عشر – الذي يمثل قرن الفلسفات السياسية بكل اقتدار- حيث جاءت هذه الفلسفة كرد فعل لما قدمته الرأسمالية من تصورات للمجتمع الجديد والأمثل ومنافضة للمجتمع الاقطاعي الذي بدأ منذ القرن التاسع الميلادي ووصل قمة سطوته ما بين القرنين الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر، إلا إنه ومع ظهور البورجوازية في أواخر القرن الخامس عشر بدأت هيمنة الاقطاعيين تقلص وتتضاءل، والطبقة البورجوازية أصبحت قوة اقتصادية فاعلة في المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت.

كما أنها جاءت متجاوزة لما قدمته فلسفات سابقة لها كالاشتراكية والفوضوية والمحافظة، وما تطرحه من تصورات فلسفية لصورة المجتمع الأمثل والجديد، وعلى الرغم من أن جل الادبيات ذات العلاقة بموضوع البحث تشير إلى أن الأصول الفلسفية للماركسية جاءت عبر ثلاث مدارس فكرية وهي المدرسة الألمانية بشقيها المثالي (فلسفة هيجل) وشقها المادي (فلسفة فيورباخ)، والمدرسة الثانية وهي المدرسة الفرنسية وهي أيضا بشقيها (الاشتراكية الطوباوية) و (الاشتراكية الراديكالية)، وخاصة سان سيمون وفورييه وأوين، أما المدرسة الثالثة التي استقى منها ماركس معارفه، فكانت المدرسة الإنجليزية وخاصة ما قدمه جون لوك وأدم سميث وريكاردو.

ففي المدرسة الألمانية مزج ماركس بين مثالية هيجل ومادية فيورباخ، فأنتج لنا المادية الجدلية، والتي من خلالها قدم الكيفية التي يبنى بها المجتمع الأمثل الجديد المجتمع الشيوعي، كما أنه ومن الاشتراكية الطوباوية الفرنسية أنتج الاشتراكية

العلمية، والتي اعتبرها من أهم المراحل التي تمر بها المجتمعات البشرية للوصول إلى مجتمع الوفرة والرفاه، ومن المدرسة الإنجليزية أخذ نظرية قيمة العمل لكل من ادم سميث وديفيد ديكاردو، والتي طورها إلى ما يوافق طرحه، وأدخل مفهوم زمن العمل الاجتماعي الضروري والذي بنى عليها نظرية فائض القيمة خاصته، كما نقل العديد من المفاهيم الليبرالية كالدولة والمجتمع المدني والحرية والملكية وغيرها من المصطلحات والتي كانت محورية في فلسفته، مضافا إلى ذلك كله ما قام به من نقد لكل تلك الأصول واعادة بناء لها.

لقد أسست الفلسفة الماركسية عند كارل ماركس على العديد من المفاهيم التي استقاها ممن سبقه من فلاسفة ذو أيديولوجيا ومنطلقات فكرية ونظرية مختلفة، لكنه لم يأخذها على علاتها، بل طوعها بكل عبقرية متناهة جاعلا منها بناء نظرية متينا لازال تأثيره قائما إلى يومنا هذا.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه المفاهيم الأساسية والتي بنى ماركس عليها هذا الصرح الفلسفي المترابط من الناحية المنطقية والمنهجية، وتوضيح أصليها ومن أين جاءت وكيف قام فيلسوفنا بتعديلها وتطويعها لتخدم مشروعه الفلسفي.

مشكلة الدراسة: -

مما سبق يمكن صوغ مشكلة الدراسة على النحو التالي: - " إلى أي مدى يمكن معرفة الأصول الفلسفية والمنطلقات الفكرية التي بنى عليها كارل ماركس فلسفته؟ وما هي الاليات المنهجية التي استخدمها لجعل تلك المفاهيم تخدمه في بناء مجتمعه المنشود؟

فرضية الدراسة:

- للإجابة على التساؤل سالف الذكر فإن فرضية الدراسة يكون مفادها: - "على الرغم من أن جل المفاهيم التي تقوم عليها الفلسفة الماركسية كانت مأخوذة من فلسفات قبل كارل ماركس، إلا أنه ومن خلال منهجه الجدل المادي استطاع أن يقدم فلسفة متماسكة البنى، تختلف كليا عما كانت عليه ".

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى توصيف الجذور الفكرية للفلسفة الماركسية، ثم تحليلها وتحديد العلاقة بينها وبين أصولها الفلسفية.

الأهمية الدراسة:

- تأتي الأهمية العلمية للدراسة كونها تقدم تأصيلا نظريا لكل المصطلحات الفلسفية التي استخدمها كارل ماركس في تطوير نظريته السياسية، أما من الناحية العملية فإن الدراسة تعتبر إضافة نظرية للمكتبة العربية في العموم والجامعات الليبية بالخصوص.

منهجية الدراسة: -

تعتمد الدراسة عددا من المناهج البحثية كالتاريخي، والوصفي التحليلي، وكذلك المقارن، والمنهج الاستقرائي.

الدراسات السابقة:

1:- امام عبدالفتاح امام، فلسفة التاريخ عند ماركس، والذي قدم فيه المؤلف دراسة نقدية للبنى التي اعتمد عليه ماركس في دراسته لحركة تاريخ المجتمعات البشرية، حيث صاغ فلسفته بطريقة مغايرة لكل ما سبقه من فلسفات.

وهنا نجد دارسته توافقت مع دراستنا هذه في مسألة الجدل وكيف أخذه من هيجل وكيف أحدث في من تغيير لكي يتناسب مع الطرح الماركسي، غير ذلك فإن دراسته استمرت في وصف وتحليل باقي الأصول الفلسفية الماركسية دون التعرض لمصادرها الفلسفية التي سبقت ماركس.

2:- فؤاد زكريا، كارل ماركس وأصول الفلسفة الحديث، تقدم هذه الدراسة تحليلا ابستمولوجي، حيث يوضح القطيعة الابستمولوجية بين الفلسفات السابقة ومشروع ماركس الفلسفي، حيث ينقل فيه ماركس الفلسفة من طابعها الذهني المجرد إلى الاندماج مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

وهنا يلاحظ أن دراسة اهتمت بالكيفية التي استطاع بها كارل ماركس من نقل الفلسفة من طابعه التنظيري إلى المجال العملي، أما دراستنا فتهتم بالكيفية التي صاغ بها ماركس تلك الأسس ومن أين جاء بها وكيف طوعها لتتوافق مع طرحه المنهجي والنظري.

مباحث الدراسة

المبحث الأول: - المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية - (Dialectical (Historical Materialism) – Materialism)

تعتبر المادية الجدلية والمادية التاريخية من أهم المرتكزات الفلسفية التي تأسست عليها الفلسفة الماركسية، حيث أخذ الجدل من خلال ما نهله من استاذه جورج فيلهلم فريدريش هيجل (1770- 1831)، غير أن الجدل الهيجلي قام على المثالية المطلقة المؤسس على ثلاثية جدلية (أطروحة – نقيض – تركيب)، وأن الفكرة هي من يؤسس الواقع، وأن مسألة التطور الإنساني لا تتم إلا من خلال تطور الفكرة وحركتها. (1)

غير أن كارل ماركس لم يصغ له ذلك التصور، فجعل من المادية والواقع المادي هو من يحدد الوعي والأفكار، أي أنه جعل من المادية هي التي تشكل الوعي، وبمعنى آخر جعل من الوجود الاجتماعي مقدم على الوعي، أي أن الأول هو من يصنع الثاني ويشكله، فبنظرة انطولوجية نجد أن هيجل يرى أن الفكرة هي الأصل وأن الواقع يعتمد على تطور الفكرة، وفي المقابل يرى ماركس أن الواقع المادي هو من يحدد الوعي ويشكله، أما من الناحية الابستمولوجية فإن الجدل يتأسس على قوانين ثلاث وهي المعبرة على ديناميات التطور داخل المجمعات، وهذه القوانين هي قانون صراع الاضداد وقانون تحول الكم إلى الكيف والقانون الثالث هو قانون نفي النفي، وفي واقع الامر أن ماركس أخذ هذه القوانين من هيجل، غير أنه نزع عنها الصبغة المثالية الهيجيلية، وأعاد صياغتها وما يتماشى مع رؤيته المادية للواقع الاجتماعي. (2)

أولا- قانون صراع الاضداد: - يمثل هذا القانون أساس وجوهر ومحور الجدل المادي عند كارل ماركس والذي أسس فلسفته على فرض مفاده أن تاريخ المجتمعات البشرية وتطورها لا يتم إلا عن طريق الصراعات الطبقية، ففي البدء كان الصراع السادة والعبيد ثم تطور لكون الصراع بين الاقطاعيين والاقنان، ولما قضت البورجوازية على النظام الاقطاعي، انتقل المجتمع إلى طور جديد ذو طبقتين مختلفتين متضادتين ونشأ صراع جديد بينهما صراع بين البرجوازية والعمال (البروليتارية)، وهما توليفة المجتمع الجديد واللذان يشكلان النظام السياسي المعاصر.(3)

وفي المقابل، وحيث إن الدراسة تسعى إلى تأصيل هذه الأفكار، نجد أن هذا القانون مأخوذ من الديالكتيك الهيجيلي، ففي حين يكون صراع الاضداد الهيجيلي يتكون من الفكرة (الاطروحة) التي من ضمن مكوناتها نقيضها، وحيث إن هماك

عملية تفاعلية تتم بين الفكرة ونقضها، لتنتج فكرة أكثر تطورا ونضجا من سابقتها، فكل فكرة تنقض نفسها ثم تنتج فكرة أكثر وأفضل من سابقتها، وهو بالفعل ما قام به ماركس حيث المثل بالواقع والفكرة بالواقع المادي، فمن خلال الناقض بين السادة والعبيد ظهر الاقطاع، ومن خلال التناقض والصراع بين الاقطاع والاقنان ظهرت البورجوازية، ومن خلال السيرورة التاريخية فإن الصراع بين البورجوازية والبروليتارية، سيقود المجتمع إلى الاشتراكية وهي المرحلة التي ستقوم بعملية تهيئة المجتمع لنقله الى المجتمع اللاطبقي.(4)

ثانيا - قانون تحول الكم إلى كيف: وهو القانون الثاني للجدل المادي، حيث يرى ماركس أن المجتمع الرأسمالي بطبقتيه المتصارعتين سينتهي بهما المطاف بزوال أحديهما، وتحديدا زوال الملكية الخاصة السمة الرئيسية للنظام الرأسمالي، لتحل محلها الملكية الاشتراكية، الامر الذي يستوجب زوال المجتمع الرأسمالي، وظهور النوع الجديد من النظم السياسية ألا وهو النظام الاشتراكي، وهذا هو ما يعبر عنه بالانتقال من الكمي، وأنه يتم بطريقة مفاجئة أي عن طريق العمل الثوري، ثم الانتقال من الاشتراكية إلى المجتمع الشيوعي بطريقة بطيئة وتدريجيا.(5)

هذا القانون هو الاخر كان أحد أهم مكونات الديالكتيك الهيجلي، فالكيف* والكم* مفهومين يوضحان الواقع والمآل الذي سيكون عليه المجتمع، وأن التغييرات الكيفية إذا بلغت وضعا معينا يمكن أن تؤدي إلى تغير كمي، ونتيجة لتلك التراكمات الكمية إلى حد معين فإن هناك تغيرا جذريا سيحدث في البنية المعرفة، أما كارل ماركس فقد جعل الصيرورة مادية وأن مسألة الانتقال من الكم والكيف اكمن في وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أي من نمط انتاجي إلى نمط انتاجي آخر، بمعنى أن الغير يقع في البنى الاقتصادية وليس في الوعي، والكم في التراكم المادي وليس في المفاهيم، والكيف في الغير الاجتماعي وليس في الفكرة، وآلية التحول ثورية وليست معرفية.(6)

ثالثا - قانون نفي النفي: القانون الثالث والذي يكشف عن عملية التطور المادي للمجتمعات، فالمجتمع الشيوعي الأول الذي تم القضاء عليه من قبل مجتمع السادة والعبيد، ثم جاء النمط الاقطاعي ليقضي على سابقه وهو المجتمع السيد والعبد، ثم جاء المجتمع البورجوازي ليقضى على الاقطاع، والان جاءت الطبقة العمالية

* **الكيف:** عند هيجل هو الخاصية الجوهرية التي تحدد ماهية الشيء، وأن أي تغير يحدث سيقوم حتما بغير ذاته.

* **الكم:** عند هيجل التحديد الخارجي القابل للتغير والتبدل مع عدم تغيير مضمونه.

(البروليتارية) كطبقة مناهضة ومنافية للبروجوازية، وعن طريق العمال الثوري ستقضي البروليتاريا على البورجوازية وذلك وبمقتضى الصيرورة التاريخية، ثم الانتقال إلى الطور الأخير وهي الشيوعية.(7)

وبمعنى آخر كل نمط من أنماط المجتمع يحمل في داخل بذور فنائه وسلبه، فالأقطاع كان من ضمن مكونات المجتمع البدائي، وبشكل مقارن، نجد أن هيجل يصور الفكرة الأولى أو الاصلية بأنها تحمل بداخليها تناقضاتها، وأن هذا التناقض الداخلي للفكرة سيولد فكرة مناقضة لها، وهذه الأخيرة ستولد داخلها تناقضا جديدا، ومن خلال هذا التناقض الجديد تظهر حالة جديدة تجمع في خصائصها عناصر النقيضين السابقين، ولكنها حالة أفضل منهما، أما ماركس فالنفي عنده يكمن في أن الرأسمالية نفت الاقطاع وهو يمثل (النفي)، والاشتراكية تنفي الرأسمالية (نفي النفي)، ومن خلال نفي النفي يظهر المجتمع اللاطبقي والذي من خلاله يصل المجتمع إلى طوره الأخير وهو المجتمع الأمثل، المجتمع الشيوعي.(8)

فإذا كانت الفلسفة الهيجيلية تخلص إلى أن فهم الوجود والاسس التي يقوم عليها، وكذلك المعرفة والحضارة والطبيعة والتاريخ والدين والأخلاق والفلسفة، كل هذه تأتي متسقة مع الأفكار والمنطق، فإن كارل ماركس على العكس من ذلك تماما، حيث أسس نظريته على بنى مادية صرفه، ورأى بأن الأوضاع الاقتصادية هي من يصنع الواقع ويشكله. (9)

المبحث الثاني:- - الاغتراب (Alienation)

هي مفردة من اشتقاق كلمة ALIENUS ذات الأصل اليوناني، والتي يراد بها امتلاك الشيء لشخص أخر، أي نزع الملكية من العامل واسناد حقه لصالح العمل، ولقد استقى كارل ماركس هذا المصطلح من الفيلسوف هيجل وكذلك من فيورباخ،(10) وحيث إن الاغتراب عند ماركس يقوم على أربعة أوجه وهي على الترتيب: اغتراب العامل عن العمل، واغتراب العامل عما ينتجه، والاغتراب عن الاخرين، والاغتراب عن ذاته.(11)

الأول يكون في اغتراب العامل عما ينتجه أو المادة المنتجة من قبله، وحيث إن هذا المنتج يكون لصالح المجتمع، وأنه سيحصل على عائد مادي يعول به نفسه وعائلته مقابل هذا الإنتاج، وحيث إن هذا العائد عادة ما يكون غير كاف لتغيير واقعهم الاجتماعي، وحيث إن هذه العملية تتم داخل مجتمع رأسمالي فإنه ومن الطبيعي ستنمو داخل الطبقة العاملة خالة من الاغتراب، وأنهم غير قادرين من التحرر.(12)

أما حالة الاغتراب الثانية فهي تكمن في كون العمال يكونون مجبرين على عمل لا يعني لهم شيئا سوى ما يتقاضونه من مقابل مادي -على حد تعبير ماركس بالسخرية والعمل القسري- وأن العمل الذين يقوم به العمال هو عمل خارج عن ذواتهم وقدراتهم وطاقاتهم، الامر الذي بقود بلا أدنى شك إلى الغربة المستمرة والدائمة، وبذلك يكون الانسان في حالة اغتراب، ويكون العمل مغتربا عنه وبالتالي فهو عمل عبودُ،(13) وترتيبا على ذلك، تتولد حالة الاغتراب الثالثة، والكامنة في فقدان العمال الثقة والاحساس بقدراتهم البشرية، الداعية إلى التألق والابداع والتطور، بل على العكس تماما فطبيعة العمل في المجتمعات الرأسمالية يعمل العامل لإشباع حاجياته فقط، وهذا ما يخلق داخله حالة الاغتراب فاصلة بينه وبين المجتمع، ونشؤ بدخله شعر بالبؤس الذي سيدمر كل طاقاته الداخلية ويصير عاجزا بالكلية..(14)

أما حالة الاغتراب الرابعة فتكمن في اغتراب الذات وهو على حالين، الأولى تعبر عن الشخص نفسه، والأخرى تعبر عن الطبيعة الجوهرية للإنسان وهي كما يلي: (15)-

1- في حالة الذات كونها الشخص نفسه، حيث يرى ماركس أن العمل والمنتج إذا كانا ملكاً لشخص آخر، هنا ينشأ الاغتراب عن الذات وانفصاله عنها.

2- في حالة الذات كونها تمثل طبيعة الانسان الجوهرية، يقر ماركس في هذه الحالة أن حياة الانسان إذا لم تكن ماثلة في فرديته ومتمتعا بالحساسية والاجتماعية حيالها، فإن انسانيته تتدني دون مرتبة الحيوان، ففي المجتمع الرأسمالي يعما العامل تحت وطأة رب العمل الذي يفقده احاسيسه ومشاعره، الامر الذي يرتب فقدان الانسان لإنسانيته وجوهرها.

وحيث إن الدراسة تسعى إلى معرفة الأصول الفلسفية لكل الأسس الفلسفية الماركسية، والاغتراب الذي يعتبر من أكثرها أهمية، فإن كارل ماركس لم يستحدثه، نقله عن كل من هيجل وفيورباخ، اللذين سبقا ماركس في رغم اختلاف كليهما عن زاوية الرؤيا لكل من الفيلسوفين.

فكما تمت الاشارة سابقا أن الاغتراب عند هيجل يكون في تواجد الروح في الواقع المادي ومؤسساته الاجتماعية، ومن خلال تطور الوعي الإنساني، فإن الروح تعود إلى ذاتها وتتخلص من اغترابها، أي أن هذا الاغتراب يعبر عن مرحلة من المراحل الضرورية يكون سببها الزيادة في تطور وعي الإنساني، أما فيورباخ فقد جعل الاغراب دينيا، حيث يرى بأن الانسان جعل لنفسه إلها ثم اسقاط صفاته على ذلك الاله، ولن يتخلص من اغترابه إلا عن طريق عودته إلى جوهره، أما كارل ماركس

فإنه يختزل الاغتراب في الأوضاع الاجتماعي والاقتصادي، وأن النظام الرأسمالي هو المتسبب في اغتراب الانسان بما يخلقه من فروقات طبقية، وأن الخلاص من هذا الاغتراب لا يتم إلا عن طريق الثورة التي ستطيح بالرأسمالية.(16)

ومما تقدم يمكن القول: بأن ماركس انتقد اغتراب هيجل الميتافيزيقي والمجرد، اغتراب الوعي عن الذات، ورأى بأن الواقع المادي هو الذي يصنع الوعي، وليس العكس كما اعتقد هيجل، أي أنه أنزل الاغتراب من سماء التأملات الميتافزيقية إلى أرض الواقع المادي، فالاغتراب عنده ظاهرة مادية لها جدور تاريخية تفسر من خلال العوامل الاقتصادية التي تمثل البنى التحتية التي ستحدد البنى الفوقية من سياسة وقانون ودين، بالإضافة إلى علاقة العامل بما ينتج، وهو من العوامل المهمة التي تزيد من اغتراب العامل عن منتجه، فبدلا من أن تزيد من امكانية استقلاله وتحقيق ذاته، تزيد من اغترابه، وذلك بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في يد البورجوازية، حيث توصل ماركس إلى أن حالة الاغتراب هذه لا يمكن الخروج منها إلا من خلال الثورة الاشتراكية التي ستطيح بالبورجوازية الرأسمالية، ثم تأتي بعد ذلك الثورة الشيوعية لتزيل الملكية الخاصة والتفاوت الطبقي والدولة أيضا، وبذلك يتم القضاء على الاغتراب بشكل نهائي.

أما الاغتراب الفيورباخي فإنه اغتراب ديني، لذا نجده ينفي الدين ويتنكر لوجود كائن متعال ومتصف بالتبجيل والكمال، حيث أن هذه الصفات هي صفات بشري، فإنه يخلص إلى أن الدين والإله ماهي إلا صناعات بشرية ناتجة عن خوفه المستمر من الطبيعة، والانسان اوجد الاله كقوة تسمو وتعلو على قوى الطبيعة وتتجاوزها، وهكذا يظهر اغتراب فيورباخ الديني الذي بطبيعة الحال سيولد باقي أنواع الاغتراب في الحياة.(17)

وهكذا كان الاغتراب الفيورباخي دينا أنثروبولوجي انساني، أي اغتراب الانسان عن جوهره بسبب اسقاط صفاته على الاله، ولا يزول هذا الاغتراب حتى يعود الانسان إلى جوهره وانسانيته، على عكس هيجل الذي كان اغترابه ميتافيزيقي، وهو يكمن في انفصال الروع عن الوعي، ولا يمكن تجاوزه الا من خلال المنهج الجدلي، أم ماركس فاغترابه اقتصادي اجتماعي بسبب طبيعة النظام الرأسمالي، ولا يمكن تجاوزه الا من خلال الثورة البروليتارية وزوال الملكية الخاصة والنمط الإنتاجي الرأسمالي.

المبحث الثالث ـ ـ قيمة العمل وفائض القيمة (Surplus Value)

تعتبر نظرية فائض القيمة أيضا من أهم المرتكزات الفكرية التي بنى عليها كارل ماركس نظريته وفلسفته، حيث إن هذا الفائض ينشأ من خلال عمل العامل عملا

يزيد عن ما يتقاضاه جراء ما قام به من عمل، وأن هذا الفائض يذهب إلى الرساملة – أرباب العمل – وهنا يخلص ماركس إلى نتيجة مفادها أن فائض القيمة ينتج من خلال عمل العمال عملا زائدا عن عدد الساعات التي يقضونها في أعمال لا يأخذون عليها أجرا، أي أنهم يتقاضون أجرا لا يضاهي أجر جهدهم المبذول.(18)

وحيث إن فائض القيمة يذهب إلى الرساملة فإنهم سيتجهون نحو شراء مزيد من الآلات التي بطبيعة الحال ستحل محل عدد كبير من العمال الذين سيخسرون عملهم، إلى أن يصل عدد العمال إلى الحد الأدنى، الامر الذي سيرتب إطالة ساعات العمال على من تبقى من عمال، والذي سيرتب وجود فائض أكبر من الأموال لصالح أصحاب العمل، وفي المقابل فإن العديد من العمال سيقعون داخل دائرة البطالة، ومع تزايد هذه الحالة وتكرارها فإن النظام السياسي الرأسمالي سيتجه إلى انهياره لا محالة ويحل محاله النظام الاشتراكي.(19)

وبناءا على ما سبق، تأتي فكرة فائض القيمة لماركس من قبل أدم سميث (1723-1790) الذي يرى بأنه إذا كان المال هو القيمة العليا في المجتمع، فإن أي شيء داخله سيقاس بالمال فقط، وهو الامر ذا الذي دفع بأدم سميث بأن يقر بمنظور المراقب المحايد والذي من خلاله يستطيع المجتمع العيش في بيئة ملؤها الاخلاقيات الطبيعية، كالكرم والإنسانية والعطف والأخلاق والعدالة الي ستشكل المنظومة الثقافية للمجتمع وتحميه من الانهيار، فالمجمع الذي تتأزر فيه أجزاءه مع بعضهم البعض، الامر الذي جعل سميث يقدم حماية حقوق المواطنين كافة على السوق الحرة الي هي عصب الدولة الليبرالية، ويسمح بتدخل الدولة لحماية الأسواق من الاحتكار، وهنا ادم سميث يدفع الدولة باتجاه العدالة بدل الحرية، مع عدم التخلي على الدولة الليبرالية، التي يرفضها ماركس شكلا ومضمونا في نظره ما هي إلا أداة في يد الطبقة المستغلة تستعملها لمصالحها فقط دون النظر غيرها من طبقات المجتمع.(20)

وفي اطار مقارن بين ما طرحه الفيلسوفان، ففي حين يرى سميث أن القيمة تحدد من قبل العمل أو المنتج، وأنها هي المقياس الحقيقي لقيمة أي منتج، فإن ماركس أخذ هذه الفكرة وأضاف عليها أن هناك قيمة لا يتم دفع مقابلها المادي جراء انتاجها، بمعنى أخر، بينما يرى سميث أن العمل يمثل المحدد لقيمة المنتج، فإن ماركس يوافقه على ذلك ويضيف بأن هناك مسألة استغلالية تتم، وهي أن قيمة العمل لا يتم سدادها بالكامل للعامل، فهذا الأخير لا يصله من القيمة الحقيقية إلا القليل، أما الباقي أو الفائض فإنه يذهب إلى الرساملة أرباب العمل، وحيث إن ادم سميث يرى بأن المسألة الاقتصادية برمتها تمثل تطورا تاريخيا تبدأ بالمشاركة الجماعية ثم تتطور لتصبح

أكثر تعقيدا، حيث يصبح مقسما بين مال وأصحاب عمل، أما ماركس فيقدمه على أنه يسير وفق صيرورة تاريخية منتجة في كل مرحلة وضع اجتماعي يختلف عن سابقه ولاحقه، ففي البدء كانت بين السادة والعبيد ثم تحولت إلى طور الاقتطاع والاقنان، ثم أصبح بين برجوازيين وبروليتارية، حتى يصل إلى المجتمع الشيوعي وهو الطور الأخير والذي سيحقق الرفاه المجتمعي.(21)

وحيث إن كلا من سميث وماركس يتفقان حول مسألة فائض القيمة ستخلق فروقات طبقية خانقة، يرى أدم سميث أن الحل والمخرج من ذلك يكمن في السوق الحرة باعتبارها ملاذا ءامنا كونه سيوفر مناخا لمزيد من تحسين ظروف الطبقة العمالية عبر المنافسة، فإن كارل ماركس يرى دون أدنى شك سيتجه المجتمع إلى ثورة تقودها الطبقة البروليتارية التي ستطيح بالبورجوازية، كما أسقطت هذه الأخيرة النمط الاقطاع في أوروبا، وحيث إن سميث يشير إلى أن تعمل لصالح الطبقة الرأسمالية، فإن ماركس يزيد على ذلك في مون الدولة كلها ما هي إلا أداة في يد البورجوازيين.(22)

وفي تأصيل للمسألة يأتي فردريك انجلز ليعبر عن فائض القيمة بأنه" مجموعة القيمة التي تتأتي منها كمية الرأسمال المتنامية باستمرار والمتراكمة في أيدي الطبقات المالكة، وهكذا يكون قد تم تفسير سير الإنتاج الرأسمالي، وأيضا انتاج الرأسمال، فهذين الاكتشافين – التصور المادي للتاريخ، والكشف عن سر الإنتاج الرأسمالي بواسطة فائض القيمة، ندين بهما لماركس، فبفضلهما أصبحت الاشتراكية علما ينبغي مواصلة بلورته بكل تفاصيله وترابطاته".(23)

وعطفا على ما سبق فإن كارل ماركس قد أخذ من ديفيد ريكاردو أن قيمة أي منتج تتحدد وفق الجهد المبذول لإنتاجه، كما أنه طرح مفهوم العمل الضروري للإنتاج، وهو الذي أخذه ماركس وجعله الوقت الضروري للعمل اجتماعيا لأجل تحديد السلعة، كما رأي بأن أي ارتفاعا في الأجور سيؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض في الأرباح، وهو الامر الذي دفع ماركس للقول بأن الرأسمالية تحمل في داخلها تناقضات ستؤدي بها حتما إلى الصراع بين الطبقات ثم زوالها.(24)

المبحث الرابع - - البناء التحتي والبناء الفوقي (Infrastructure (Superstructure

يمثل مفهوم البنى التحتية والفوقية التصور الحقيقي للمجتمعات الرأسمالية وفقا للتصور الماركسي، حيث يعتقد كلا من ماركس وانجلز أن الوضع المادي لاي مجتمع يمثل المحدد الرئيسي لأنماط الحياة السياسية والاجتماعية، ففي كتابه

مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي يرى ماركس أن أنماط الإنتاج وكذلك الجوانب المادية للمجتمعات هي الناظم الأساسي للحياة الاجتماعية والسياسية، بل وحتى الثقافية والفكرية تتشكل وفقا للنمط المادي للحياة المادية،(25) وهنا يلاحظ أن هذه الفكرة لها أصل في فلسفة هيجل حيث يرى بأن الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية هي تجل لمراحل تطور الروح والافكار، وهي نفس فكرة كارل ماركس التي رأى أن كل تلك التجليات ما هي إلا انعكاسا للأوضاع الاقتصادية والمادية، فحسب ما يشير ماركس أنه لم يبدأ من السماء إلى الأرض مثل ما فعل هيجل، بل بدأ من الأرض إلى السماء، بمعنى أن ماركس قلب الفكرة الهيجيلية فالواقع المادي والعلاقات الإنتاجية هي التي ترسم وتشكل الوعي والأفكار وكل مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية.(26)

البنية التحتية المؤسسة للمجتمعات عند هيجل تكمن في الأفكار والوعي، ثم تأتي بعد ذلك كل الجوانب الحياتية من اقتصاد واجتماع وسياسة لتتشكل كبناء تحتي يتوافق ويتسق مع تلك الأفكار الناظمة لكل جوانب المجتمع، عكس ماركس هذه الفكرة تماما وجعل من الواقع المادي هو الضابط والناظم للحياة المجتمعية، بمعنى أن الواقع المادي لمجتمع ما هو المحدد الرئيس للأوضاع السياسية والاجتماعية، أي أن الواقع المادي يمثل البنى التحتية للمجتمعات، وأن الأوضاع السياسية والاجتماعية تمثل البنى الفوقية لها.(27)

في البيان الشيوعي يعرف ماركس وانجلز البنية التحتية بأنها: "مجموع القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج السائدة بين الطبقات الحاكمة والمحكومة يشكل البنية التحتية الاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع، والبنية الفوقية بأنها المؤسسات الدينية والسياسية والحقوقية كالدولة النيابية والأحزاب والكنيسة من جهة والايديولوجيا من جهة أخرى". (28)

ومن خلال التعريف السابق للبنى التحتية والفوقية يتضح بأن كلا البنائين يتضمنن عناصر، ففي البناء التحتي نجده يتشكل من قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، نمط الإنتاج والتشكيلة الاجتماعية -الاقتصادية، فقوى الإنتاج تشمل: الآلات والأدوات والأرض والمواد الخام من ناحية، ومن ناحية أخرى تشمل العمال بمهاراتهم وخبراتهم، أما علاقات الإنتاج وهي تشير إلى العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد داخل المجتمع، وفي سياق الإنتاج وعملية توزيعه والاستهلاك وعملية التبادل، وعلى رأس عملية التفاعل هذه داخل المجتمع الملكية الخاصة، من يملك ومن لا يملك، وأما مسألة نمط الإنتاج وعلاقته بالتشكيلات الاجتماعية، فإن ماركس حدد منذ البداية أن

نمط الإنتاج هو المحدد الرئيس للتأريخ البشري، فكانت الشيوعية البدائية التي أسست على الوفرة في الموارد الشيوعية في ملكية كل شيء.(29)

ولما بدأت النذرة في الموارد بدأ الصراع عليها، لتعلن على عن بداية مرحلة جديدة بظهور الملكية الخاصة وهي مرحلة العبودية، وظهرت طبقة الاسياد، وبدأ الصراع بين طبقتي السادة والعبيد، ومع حالة الصراع بينهما ظهرت طبقة ملاك الأراضي والنبلاء والامراء، في مقابل طبقة الاقنان عبيد الارض وعرفت هذه المرحلة بالإقطاعية، ومع بدأ حركة الكشوفات الجغرافية وتزايد النشاطات التجارية وظهور طبقة البورجوازيين التي أوجدت المرحلة الرأسمالية التي بدورها أوجدت طبقة البروليتاريا، فبدأ الصراع بين هذين الطبقتين الجديدتين، لينتهي هذا الصراع بخلق مرحلة انتقالية حتمية الحدوث هي النظام الاشتراكي التي بدورها ستنقل المجتمع إلى المجتمع الشيوعي الذي تختفي فيه كل تناقضات المجتمع.(30)

أما العناصر المكونة للبناء الفوقي فإنه يتضمن الدولة والدين والايديولوجيا الثقافة، فالدولة في المنظور الماركسي ما هي إلا أداة بيد الطبقة المسيطرة في المجتمع، أما الأيديولوجيا والدين فعنده تمثلان الوعي الزائف الذي يخدم مصلحة الطبقة المهيمنة في المجتمع.(31)

والجدير بالذكر أن العلاقة بين البنائين التحتي والفوقي ليست علاقة التزاميه بالإطلاق، بل أن هناك شيء من النسبية والاستقلالية للبني الفوقية، فعلى الرغم من أولوية البنية التحتية في تفسير كل الظواهر السياسية، وأنها مشكلة للبنى الفوقية، فإن هذه الأخيرة يمكن لها أن تؤدي دورا فاعلا في تغير بنى المجتمع بالكلية، فمثلا قد تخلق الأيديولوجيا وعيا طبقيا يقوم إلى حالة من التبدل والتغير داخل المجتمع، ومسألة الانتقال من مرحلة إلى مرحلة خبر دليل على أن البنى الفوقية كان لها الأثر الكبير في عملية الانتقال من طور تاريخي إلى طور تاريخي آخر.

واجمالا، فإن مسألة تأثير البنى الاقتصادية وأولويتها على البنى الفوقية سواء بشكل حتمي أو نسبي، فإن هذه الفكرة كانت جلية عند هيجل، الذي أشار إلى أن الأفكار هي المؤسسة للواقع، فإن ماركس عكس هذه الفرضية الهيجيلية قلبها وجعل من المادة والواقع المادي هو من يشكل الوعي ويرسمه.

المبحث الخامس - ـ الصراع الطبقي: (Class Struggle)

يرى كارل ماركس بأن الصراع الطبقي أو الصراع بين الطبقات شيء حتمي، والتي يقصد بالطبقات الاجتماعية هي تلك الفئات المكونة للعملية الإنتاجية، وأن تلك المجموعات التي تتباين مكانتها الاجتماعية حسب الأوضاع

الاقتصادية لكل فئة، وهكذا تظهر الطبقة المالكة للوسائل الإنتاج (الرسامالة)، والمتحكمة في الدولة وأجهزتها، وطبقة عاملة (بروليتارية) لا تملك إلا وظيفتها لسد حاجاتها الحياتية، ومن خلال الصيرورة التاريخية تتسع الفجوة بين الطبقتين إلى الحد الذي سيقود المجتمع وبصورة حتمية إلى الصراع بين تلك الطبقتين، وبذلك تنهار الطبقة البورجوازية وتحل محلها الطبقة العمالية، وتهيمن هذه الأخيرة على وسائل الإنتاج والدولة معا بواسطة الثورة.(32)

ثم تأتي بعد ذلك ما قد سماه ماركس بدكتاتورية البروليتاريا التي تعمل داخل الدولة الاشتراكية – الاشتراكية العلمية وليست الاشتراكية الطوباوية – والتي هي بدورها ستقود المجتمع إلى المرحلة الشيوعية، مجتمع الوفرة والرفاه، ولكن من ثورة، لكن الانتقال في هذه المرحلة سيكون في الوعي، حيث تعمل السلطة البروليتارية على توعية المجتمعات وتأهيلهم لبلوغ مرحلة كمال النضج المعرفي، وبذلك ينتقل المجتمع من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع اللاطبقي المجتمع الشيوعي.(33)

الصراع الطبقي كأحد الظواهر الاجتماعية كانت موجودة قبل كارل ماركس، فمثلا الفيلسوف اليوناني افلاطون حين يقدم التحولات والتبدلات السياسية الحاصلة داخل المجتمعات من الملكية إلى الارستقراطية إلى الاوليجاركية ثم الديمقراطية وصولا الطاغية، فإنه نصرح ضمن بأن هناك صراعا طبقيا يحدث داخل المجتمعات، وهو نفس الشيء الذي يقدمه نيكولا ميكيافيلي في وصفه للمجتمعات وتقلباتها الداخلية، مع كون افلاطون يراه كدورة حياة للمجتمعات.(34)

أما أرسطو الذي صور الصراع الطبقي دائر بين طبقتين، بين الأغنياء (النبلاء)، وبين الشعب المناديين بالديمقراطية،(35) في حين يراه ميكيافيلي بشكل إيجابي شرط وجود مؤسسات تضبط هذا الصراع داخل اطر قانونية فالصراع حتمي لا مناص من حدوثه،(36) أما فلاسفة العقد الاجتماعي وخاصة عند جان جاك روسو الذي ارجع مسألة الصراعات الاجتماعية داخل المجتمعات إلى الملكية الخاصة، وأنها السبب الرئيس في ظهور القوانين والدول، وذلك لحماية الأغنياء من الفقراء.(37)

أما أدم سميث فكان قريبا جدا من توصيف ماركس للمجتمع، حيث قسم سميث المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهي طبقة ملاك الأراضي (الاقطاعيون)، والرأسماليون أصحاب الأموال، والطبقة الثالثة هي طبقة العمال الذين لا يملكون الا ما يتقاضونه من أجور من أرباب العمل، وأن الصراع دائر بينهم لا محلة، وأن السوق واليد الخفية هي التي تلطف من حدة هذا الصراع، وقد حلل ريكاردو هذا بوصفه أن الريع عائد لمالكي الأراضي، والربح يذهب إلى الرسامالة، والأجور تذهب إلى العمال، وهذا كله سيقود

بطبيعة الحال إلى خلل بنيوي داخل المجتمعات وسيقود إلى الصراعات الطبقية التي تنبأ بها كارل ماركس فيما بعد.(38)

وبالنظر إلى ما جاء في البيان الشيوعي حول مسألة الصراع الطبقي وخاصة الطبقة الكادحة وهي البروليتاريا، فمن ناحية تزداد وتتسع داخل المجتمع الرأسمالي، ومن ناحية أخرى يزداد بؤسها ويزداد وعيها بحقوقها، ومن ناحية ثالثة يزداد الصراع بينهما أكثر حدة، وتسقط البرجوازية وتزول.(39)

وفي العموم، فإن مسألة صراع الطبقات لم تكون فكرة خالصة ماركسية، بل هناك الكثير ممن سبق ماركس به، مع وجود فارق في مسألة الصراع وأدواته عن كل فيلسوف.

المبحث السادس ـ الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية: ـ

جاءت الاشتراكية كفلسفة سياسية مناهضة للنظام الرأسمالي ومذهبها الفردي الذي كان مهيمنا على جل الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر، بغية خلق مجتمع سياسي يسوده العدل والمساواة بين أفراده، وإمكانية التقليل من التفاوت الطبقي، وذلك من خلال القضاء على الملكية الخاصة، ورأوا بضرورة تدخل الدولة، ونادوا بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، والتخطيط الموجه للاقتصاد، كانت الاشتراكية في أول ظهورها عبارة عن فلسفة طوباوية، تنشد قيام مجتمع التعاون والمساواة، حيث تأسست الاشتراكية الطوباوية على يد عدد من الفلاسفة كسيسموندي وسان سيمون وفريبه الفرنسيين، وكذلك الإنجليزي روبرت أروين.

جان دي سيسموندي (1773- 1842) نادى بتدخل الدولة في جمع وتنظيم وتوزيع الثروات، كما دعا بالعمل المنظم وضبط التنافس، ونادى بالإصلاح الاجتماعي، مع عدم المناداة بإلغاء الملكية الخاصة،(40) وكذلك نادى بإلغاء المذهب الفردي والنظام الرأسمالي الذي هيمن على جل الدول الأوروبية آن ذاك، كما أن سيسموندي رأى بأن تدخل الدولة شيء ضروري في تنظيم المجتمع وتوزيع ثرواته بطرق أكثر عدالة، فالنظام الرأسمالي ضار بالمجتمع الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى تضخيم الإنتاج، ويزيد من سطوة الفرد على المجتمع، ولضمان ذلك رأى بوجود نظام للتأمين الاجتماعي.(41)

هنري دي سنت سيمون (1760- 1825) نادى بقيام مجتمعا جديدا تكون فيه الطبقة المنتجة هي على رأس الطبقات الاجتماعية بالمجتمع السياسي، وأن عملها الأساس هو رقي الصناعة، وشبه الدولة الاشتراكية بالمعمل الذي يكون ماله شركاء

الإنتاج، وهو كمن سبقه نادى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي المبني على أسس روحانية مبنية على تعاليم المسيحية، معتمدا في تحقيق ذلك على الطبقة المثقفة.(42)

سان سيمون والسانسيمونيون جعلوا المعضلة الأساسية لكل المجتمعات الصناعية تكمن في الملكية الخاصة، ونادوا بوجوب رفع الظلم والبؤس على طبقة البروليتارية، وحلموا بدولة اقتصادية وليست سياسية، فالحكومات عندهم تمثل الشيء الثانوي، دولة تنتج وتوزع الاعمال وتقرض المال وتنظم الإنتاج،(43) وهو ما يشاطره فيهم أرؤين الإنجليزي الذي يرى بأن الدولة الاشتراكية أن تكون منظومة انتاج مشترك ومشترك لكل المنتجين التي بدورها ستخلق النظام الاجتماعي المتوافق مع الطبيعة البشرية الأمثل.

روبرت أروين الإنجليزي (1771 – 1858)، حيث كان رجل أعمال يرى بأن العلاقة بين العمال وأرباب العمل يجب أن تبنى على التعاون والاحترام، وهو أيضا مثل سيسموندي نادى بالإصلاح الاجتماعي والقضاء على الرأسمالية فهي سبب الفقر والشقاء داخل المجتمعات.(44)

أما لوي بلان فقد خالف كل سابقيه، في كونهم يستدعون الدولة لتنظيم المجتمع وضبط انتاجه، بل يرى بوجوب وجود حكومة علمية تقوم بكل قوة بمحاربة آثار المجتمع الرأسمالي وبانتصارها فإن الإنتاج الصناعي هو من سيقوم بحل كل الازمات، أما برودون فهو الأكثر ثورية من غيره حيث كانت أول مذكراته حول الملكية هي السرقة، كما أنه انتقد الاشتراكية السابقة له، وراها لا تمثل شيئا لا تمثل شيئا، وأنها لاتحل تناقضات المجتمع ويصفها بالشجرة الذابلة، وادعى بأنه هو بمن مقدوره أن يجعل هذه الشجرة أن تخضر من جديد، وذلك من خلال استدعاء البروليتاريا بتدخل شرس ومباشر للإطاحة بالنظام القائم.(45)

كارل ماركس أخذ من كل ما سبق من هؤلاء الاشتراكيين الطوباويين من أفكار، وجعل من الاشتراكية مرحلة تاريخية للوصول إلى المجتمع الشيوعي المجتمع اللاطبقي، إلا أنه خالفهم في مسألة الالية التي بها ينتقل المجتمع من الرأسمالية إلى المجتمع الاشتراكي، والتي حددها في الثورة التي يقوم بها العمال (البروليتاريا)، حيث تقوم هذه الأخيرة بإزالة الرأسمالية ونظامها والدولة وأجهزتها وتلغي الملكية الخاصة تحل مكانها الملكية العامة والدولة الاشتراكية التي تديرها الطبقة البروليتارية والتي تعتبر من أدنى الطبقات الاجتماعية، بل لا يوجد طبقة دونها في المجتمع كي تستغلها، وهو الامر الأسس الذي يجعلها تعمل على إزالة الطبقات الاجتماعية كلها لكي تنتقل من الإرث البورجوازي بطبقاته وخلق مجتمع خال من الطبقات.(46)

المبحث السادس -- التغير الاجتماعي إلى الشيوعية.

يتفق كلا من هيجل وكارل ماركس حول قوانين الديالكتيك الثلاث - ولكن دون اغفل الفروق الابستمولوجية لكل منهما – فالصيرورة التاريخية تشير إلى أن أي مرحلة تاريخية تنتج نقيضتها في ذاتها، ثم تدمر النقيضة أصلها ثم تحل محلها ثم هي تنتج ما يناقضها ثم تحل الجديدة محل سابقتها، فالأقطاع انتج الرأسمالية ثم الرأسمالية انتجت البروليتاريا، وهذه الأخيرة لابد لها أن تصل إلى مرحلة النضج المادي والمعرفي فتهدم المجتمع الرأسمالي، وذلك عن طريق الثورة الاشتراكية، والتي بدورها تنتج المجتمع اللاطبقي، وكونها أي البروليتاريا تقع في أدنى طبقات المجتمع، وبذلك تكون نافية لكل مكون طبقي داخل المجتمع، وهنا يولد التاريخ الحقيقي للإنسان، وهي الخلاصة الماركسية القاضية بحتمية الثورة الشيوعية.(47)

الشيوعية كنظام سياسي لا ينبثق من فراغ، بل يأتي من خلال التناقضات التي تملا النظام البورجوازي، وبنيته الرأسمالية، التناقضات الحاصلة بين البنى الاجتماعية للإنتاج، وبين خاصية التملك المميزة للرأسمالية،(48) كما أنه من ضمن الصيرورة التاريخية للمجتمعات، ففي البدأ كانت الشيوعية البدائية ثم السادة والعبيد ثم تأتي الاقطاعية والاقنان، ثم تأتي البورجوازية والبروليتارية ثم تأتي الاشتراكية كمرحلة انتقالية ثم في نهاية المطاف تأتي الشيوعية كآخر مرحلة من المراحل التاريخية للمجتمعات البشرية.

وتأسيسا على ما سبق فإن الشيوعية والمجتمع الشيوعي يعتبر من أهم المصطلحات في الفلسفة الماركسية، كونه يمثل الطور الأخير للمجتمعات البشرية الساعية للوصول المجتمع الأمثل والأفضل للعيش بكرامة وحرية وخال من الملكية الخاصة والتخلص من الطبقات المتعددة وإلغاء الدولة واختفاء الاغتراب، فكل هذه التناقضات التي تعاني منها المجتمعات البشرية ستزول بقيام هذا المجتمع، ففكرة المجتمع الشيوعي المجتمع المؤسس على الملكية المشتركة والعدالة الاجتماعية ليست فكرة ماركسية خالصة، بل هناك العديد من الفلاسفة الذين سبقوا ماركس بها، وعلى رأس هؤلاء الفيلسوف اليوناني الاثيني افلاطون وتوماس مور وروسو وسيمون وأوين وغيرهم، وهو ستتعرض له هذه الدراسة بشيء من التفصيل ولمعرفة كيف كان المجتمع الشيوعي عند الفلاسفة السابقين لماركس، ثم معرفة ما هو التطور الذي ادخله ماركس من تعديلات على التركيبة الشيوعية وكما يتوافق مع مشروعه الفلسفي.(49)

افلاطون كان من أوائل الذين تحدثوا عن الشيوعية والمشاع في تصوره للدولة المثلى التي وضع أسسها في كتابه الجمهورية، ففي حين قسم افلاطون مجتمعه

أو دولته إلى ثلاث طبقات، فجعل الملكية الخاصة ممنوعة على طبقة الحكام والحرس لكيلا تفسد هذين الطبقتين بسب الملكية الخاصة، فالدولة عنده لا يصعب قيامها ونجاحها في ظل التفاوت في الملكية، وهو بذلك يؤسس لدولة مثالية أخلاقية، فشيوعية افلاطون تقوم على الغاء الملكية الخاصة، وإلغاء الاسرة، منع المرتبات فكل الاحتياجات مشاع وللكل وعلى الدولة توفيرها، والعيش المشترك، الطبقة الدنيا هي من يقوموا بالعمال وخدمة الطبقة العليا، وأنها تختلف على فلسفات من بعده حيث يرى بأن شيوعيته تهدف لقيام مجتمع طبقي لا لإلغائه.(50)

توماس مور الفيلسوف الإنجليزي تحدث هو أيضا على مجتمع سياسي فاضل يقوم على الغاء الملكية الفردية التي هي أساس كل اختلال سياسي، وعلى رأس تلك الاختلالات العدالة والاستقرار السياسي، ولتحقيق هذين القيمتين السياسيتين فإن الامر يستوجب وجود نظام المشايعة الشاملة، أما العمل فهو الزامي على كل المواطنين، كما أن مسألة تثقيفهم أي المواطنين هي أيضا الزامية، والحكام فيها يحكمون طوال حياتهم مالم يجنحوا الى الظلم والطغيان، أما باقي المناصب في الدولة فإن شاغروها لا يحق لهم البقاء في مناصبهم أكثر من سنة واحدة، اما المواطنون فهم منخرطون في وظيفتين فقط هي الزراعة والحرف، أما العلاقات الاجتماعية لمدينته، فإنه يحافظ على الاسرة – على عكس أفلاطون - ويعتبرها محور الحياة في المدينة التي قسمها إلى أربعة مناطق كل منطقة لها سوق يتوسطها والاسر تحضر فيه منتجاتها، والكل يأخذ ما يحتاجه دون أن تدفع المال مقابل احتياجاتها، إلى غير ذلك من السيمات التي تميز مدينته الفاضلة.(51)

أما ماركس فلم يكن كسابقه، فهو لم يبحث عن المجتمع الأمثل كما بدأ هؤلاء، درس تناقضات المجتمع الرأسمالي، وهذه التناقضات قادته إلى مجتمعه الشيوعي الخاص به، فمجتمع ماركس لا طبقي، كونه ألغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، التي بدورها ستلغي أي طبقة يمكنها الاستحواذ على وسائل الإنتاج، التي ستفضي بطبيعة الحال إلى وجود طبقة أو طبقات مضطرة للعمل تحت هيمنة من يملك وسائل الإنتاج، فزوال الملكة الخاصة يعني عند ماركس وجود المجتمع اللاطبقي المجتمع الشيوعي، الذي سيقضي أيضا على القلة، وتحقيق الوفرة الاقتصادية، التي من دونها لا يمكن تأمين استقرار المجتمع.(52)

تجدر الإشارة إلى أن ماركس نفس لم يقدم شرحا مفصلا كما فعل في شروحه لنقد الرأسمالية واليات عملها وزوالها، وهذا الامتناع والتحفظ في عدم تقدم تصورات فلسفية عن المجتمع الشيوعي، ربما يكون راجع إلى انتقاداته التي وجهها إلى كل من

الاشتراكيين الطوباويين الذين قدموا رؤية حول الشيوعية المستقبلية ووصفهم بأنهم رجعيون، وبذلك يكون ماركس متعمدا لعدم تقدم تصور كامل عن مجتمعه الشيوعي، بل تركه مفتوحا أمام التطورات المستقبلية، ويخرج هو من النقد الذي قدمه لغيره.(53)

الخاتمة:

تناول البحث بعضا من المفاهيم المركزية لفلسفة كارل ماركس، فالمادية الجدلية والمادية التاريخية لم تكن ماركسية خالصة، بل جاء بها من فلسفة هيجل في شقها الجدلي، واستبعد جانبها المثالي، وجاء بالشق المادي من فيورباخ، واستبعد شقه الديني، أما ماركس فقد اضفى عليه شكله الاقتصادي، فأصبح الجدل ماديا، أما الاغتراب هو أيضا اخذه من هيجل ومن قبله ومن بعده، فهيجل كان اغترابه ميتافيزيقي، أما فيورباخ فكان انتروبيولوجي، فإن ماركس كان اغترابه اقتصادي، وكذلك فائض القيمة أتى به من أدم سمث وريكاردو، اللذين قالوا بأن العمل هو المحدد الرئيس لقيمة المنتج، وهو ما يوافق عليه ماركس ويضيف بأن هناك استغلالا قد تتم بسرقة جهد العمل الزائد الذي بدله العمل ولم يتقضى عليه أجرا، أما ريكاردو الذي رأى بأن قيمة المنتج تقدر وفقا للجهد الذي بذل في انتاجه، كما أنه اضاف مصطلح العمل الضروري لإنتاج السلعة، وهذا ما أخذه كارل ماركس منه واضاف عليه الصبغة الاجتماعية لأجل تحديد السلعة.

وتأتي الاشتراكية والتي يعتبرها ماركس مرحلة مهمة للوصول إلى المجتمع الشيوعي، فإنه أيضا قد اقتبسه من فلاسفة الاشتراكيين الفرنسيين والإنجليز، الا أنه جعل من الاشتراكية مرحلة انتقالية بعد التخلص من البورجوازية، أن الدولة الاشتراكية هي دولة الحكومة البروليتارية تدار به، وحيث أنه وفي رأي ماركس لا وجود لاي طبقة أثر بؤس منها فإن لن تستغل الدولة لتحقيق مصالحها، بل هي ستعمل على توعية المجتمع تهيئته للانتقال إلى المجتمع اللاطبقي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:-

(1) نديم البيطار، التاريخ كدورة أيديولوجية في المذاهب السياسية والايديولوجيات الحديثة،(الرباط: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية،1996)، ص677

(2) انظر مالك أبوشهوة، وءاخرون، الأيديولوجيا السياسية: دراسة في الأيديولوجيات المعاصرة، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان)، 1993. ص 25.

(3) محمد علي محمد، وءاخرون، السياسة بين النظرية والتطبيق. (بيروت: دار النهضة العربية، 1985)، ص 211.

(4) كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبدالجبار، (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص25.

(5) مالك أبوشهوة وءاخرون، المرجع السابق، ص 91

(6) كارل ماركس، رأس المال، المرجع السابق، ص150.

(7) حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، (القاهرة: دار الانجلو المصرية،)، ص 478.

(8) مالك أبوشهوة، وءاخرون، المرجع السابق، ص 92.

(9) منيف الرزاز، الاعمال الفكرية والسياسية، (دمشق: مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986)، ص 370-373.

(10) جلال فاروق العظم، فلسفة الاغتراب عند كارل ماركس، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 15- 22.

(11) محمد عباس، الاغتراب والابداع والفن، (القاهرة: دار غريب، 2004)، ص 46.

(12) ستيفن م. ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبه، (بيروت: مركز نهوض للدراسات والنشر، 2020)، ص439

(13) محمد عباس، المرجع السابق، ص 46-48.

(14) نديم البيطار: فكرة المجتمع الجديد: 1996، ص 275

(15) محمد عباس، المرجع السابق، ص 49-50.

(16) محمد عباس، المرجع السابق، ص 44-45.

(17) نعيمة وابل، الاغتراب عند كارل ماركس، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2013)، ص 34-43.

(18) ستيفن . م. دبلو، وءاخرون، المرجع السابق، ص 435.

(19) نديم البيطار، المرجع السابق، ص – 184 - 185

(20) المرجع نفسه، ص 185.

(21) ستيفن م ديلو، وءاخرون، المرجع السابق، ص 461

(22) غرايم غارارد، جيمس برنارد، كيف تفكر سياسيا، ترجمة محمد جمال، (بغداد: دار الرافدين، 2025)، ص 189.

(23) فريدريك انجلز، الاشتراكية: الطوباوية والعلم، (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 121.

(24) غسان الخيري، الفكر المفاهيم والنظريات، (عمان: دار الراية، 2012)، ص 267 – 268.

(25) لمزيد من التفصيل انظر، كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة فالح عبد الجبار، (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص 45.

(26) المرجع نفسه، ص 45.

(27) هيجل ، فلسفة الحق، ترجمة موسى وهبي، (القاهرة: دار الطليعة، 1996)، ص 142 – 158. و انظر: ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)، ص 18 21.
(28) كارل ماركس، البيان الشيوعي، ترجمة، العفيف الأخضر، (بيروت: منشورات الجمل، 2015)، ص53
(29) المرجع نفسه، ص 54.
(30) جورية مجاهد، المرجع السابق، ص 479- 480.
(31) الان دو بوتون، مفكرون عظماء، ترجمة الحارث اللبهان، (تونس: دار التنوير للطباعة والنشر، 2022)، ص 127.
(32) ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، (بيروت: دار الفارابي، 1981)، ص 55.
(33) المرجع نفسه، ص 56.
(34) افلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، (الكويت: عالم المعرفة، 1980)، ص 268.
(35) ارسطو، السياسة، ترجمة لطفي السيد، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1943)، ص 213
(36) ستيفن م. ديلو، وءاخرون، المرجع السابق، ص 477.
(37) المرجع نفسه، ص 246- 247 .
(38) المرجع نفسه، ص – 255.
(39) جان جاك شافلييه، المرجع السابق، ص 297 -280.
(40) حسن خليفة، تاريخ النظريات السياسية، وتطورها، (القاهرة: المكتبة الحديثة، 1929)، ص 305.
(41) غسان مدحت الخيري، المفاهيم والنظريات في الفكر السياسي، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص 245.
(42) حسن خليفة، المرجع السابق، ص 307.
(43) جان جاك شافلييه، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة إلياس مرقس، (بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2022)، ص 351-395.
(44) حسن خليفة: المرجع السابق، ص 306
(45) جان جاك شافلييه، المرجع السابق، ص 355-359.
(46) كارل ماركس، رـأس المال، المرجع السابق، 2013، ص 720- 735. .
(47) منيف الرزاز، المرجع سابق، ص 374-376.
(48) انجلز، تطور الاشتراكية من يوتوبيا إلى علم، المرجع السابق، ص 62-65.
(49) ماركس، البيان الشيوعي، المرجع الساق، ص 76.
(50) حورية مجاهد، المرجع السابق، ص 63-54 .
(51) المرجع نفسه، ص 54.
(52) لمزيد من التفصيل انظر: توماس مور، يوبوبيا، ترجمة انجيل بطرس سمعان، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية، 1987)، ص 63- 235.
(53) غرايم غارارد، جيمس برنارد ، المرجع السابق، ص 192